

الواصللة إلى ديوان الخراج حسب ما ترفع اليه من قبل العمال في الولايات، ثم مقارنتها مع الأصل الذي في الديوان والذي فيه تقدير الناتج وما يترتب عليه من حق للدولة، وإخراج الخلاف، إن وجد، بين الحسابين، والتحقق من المخالفات ومتابعتها حتى تنتظم الأمور في العمل حسب الأصول^(١).

مجلس الجهبذة^(٢): وهذا المجلس يشرف على أعمال جباية الخراج والأموال في ولايات الخلافة: وعلى ضمان وصول ما يتحصل من الأموال في هذه الولايات إلى ديوان الخراج في المركز. وكان لهذا المجلس ممثلين في كل ولاية، كبيرة كانت أم صغيرة، يجمعون الواردات في مراكز ولاياتهم ويرسلون ما يتحصل لديهم إلى المركز مرفقا بوثائق مفصلة^(٣). مجلس الجيش: ومهمته إدارة الأموال الخاصة بجيش الخلافة في المركز والولايات، وفيه تحدد الطريقة التي تصرف فيها الاعطيات للجند وأوقاتها^(٤).

وأما المجالس الأخرى في هذا الديوان فهي التي كان تتم فيها المراسلات والمكاتبات الخاصة بهذا الديوان، والتي نجد مثلها في كل دواوين الدولة. وهذه المجالس هي: مجلس الأسكدار: ويشبه في عمله عمل «الديوان» في الوزارات والوحدات الإدارية الأخرى الحديثة. ومهمته الأساسية عمل ثبت بكل المراسلات الواردة إلى ديوان الخراج ثم توزيعها على المجالس المختلفة في الديوان كل حسب اختصاصه، وثبت آخر بالأجوبة الصادرة عن المجالس المختلفة وعن صاحب ديوان الخراج مجلس الإنشاء والتحرير: واختصاصه كما يظهر من اسمه، كتابة مسودات الرسائل وتدقيقها وتحريرها قبل إرسالها إلى المجلس الأخير. مجلس النسخ: واختصاصه عمل نسخ عن المكاتبات الصادرة إلى الجهات المختلفة، وإرسالها إلى أصحابها.

وكان ديوان الخراج، في بداية الدولة العباسية، يقسم إلى ثلاث وحدات «خراجية» كانت كلها تخضع للإشراف المباشر للوزير، وهي: ديوان السواد وديوان المشرق وديوان المغرب. واستمر الوضع على ذلك إلى فترة الخليفة المعتضد الذي جمع هذه الدواوين في ديوان

(١) السامرائي، الزراعة في العراق، ص ١٧٦-١٧٧.

(٢) انظر عن الجهبذة: الدوري، تاريخ العراق الاقتصادي، ط ٢، بيروت، ١٩٧٤، ص ١٩٦-١٩٧.

(٣) السامرائي، الزراعة في العراق، ص ١٧٧، التنوخي، نشوار، ج ١، ص ٢٢-٢٢٣.

(٤) قدامة، الخراج، ورقة اب.